سياسة الإدماج الفرنسي خلال القرن التاسع عشر.

أ . قنون حياة

جامعة جيلالي اليابس –بلعباس–

منذ أن وطأت أقدام المستعمر الفرنسي أرض الجزائر أخذ ينفذ سياسة استعمارية من أجل البقاء و الاستمرار بهدف تأسيس إمبراطورية جديدة منطلقها الجزائر لتمتد مستقبلا إلى مناطق أخرى من إفريقيا.

لقد حملت السياسة الفرنسية منذ البداية مشروعا ثقافيا استعماريا، هدفه القضاء على الإسلام و اللغة العربية و إنكار الثقافة الإسلامية الأصيلة ومـــحاولة محو ماضي الجزائريين و كل ما يربطهم بتاريخهم و مقوماتهم وثقافتهم، لذلك سعت إلى إدماج الجزائر و ربطها بفرنسا ثقافيا و دينيا وحضاريا و جغرافيا.

ومن أجل ذلك اتخذت أساليب مختلفة تمثلت في قـــــوانين التجنيس وإنشاء المدارس و فرض اللغة الفرنسية، كما لعبت العمليات التنصيرية والتبشيرية دورا في هذا السياق.

إن معالجة موضوع الإدماج، يعني بالضرورة معرفة آثار و نتائج هذه السياسة على الواقع الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي و انعكاساتها المختلفة.

و لأهمية الموضوع فإنه يطرح إشكالات و تساؤلات عديدة أهمها:

- هل نجحت سياسة الإدماج في تحضير و تمدين الشعب الجزائري المتخلف و المنحط و أن تـــــرتقي به إلى مصاف الدول المتطورة - كما كان يدعي الفرنسيون-، أم زادته جهلا و فقرا و حرمانا؟

- و هـــــــــــل طُبق الإدماج بمعنى المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في الحقوق و الواجبات، كما يقتضيه مبدأ الإدماج؟

إن مفهوم الإدمـــــاج من الناحية السياسية يعني جعل الجزائريين فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها، و يتلقون التعليم و يرقون إلى الوظائف العامة بالطرق ذاتها التي تخولها القوانين الفرنسية لهم، أما من الناحية الإدارية فيعني أن تكون الجزائر إقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعات تتجزأ بدورها إلى وحدات إدارية أصغر مثلما هو الشأن بالنسبة للأقاليم الفرنسية الأخرى .

لقد تعددت الآراء الفرنسية حول "مستقبل المستعمرة الجديدة"، و حول السياسة الواجب إتباعها، و لقد استقر الأمر في الأخير بنجاح التيار الذي كان يدعو إلى سياسة الإدماج، هذه السياسة التي كانت تهدف إلى محو الشخصية الجزائرية و طبعها بالطابع الفرنسي، و عليه أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها في 22جويلية 1834 الذي اعترف بالاحتلال كحقيقة واقعة و الذي ينص على إنشاء منصب حاكم عام عسكري لإدارة الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية.(1)

و باعتبار الجزائر أرضا فرنسية فقد قسمت إداريا إلى ثلاث ولايات(départements) تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام، و كل ولاية إلى

دوائر (arrondissements) و الدوائرقسمت بدورها إلى بلديات(communes) و أصبحت هذه القرارات الاندماجية نافذة وفق دستور 1848 الذي نص في مادته 109 على:"أن الأراضي الجزائرية و المستعمرات هي جزء من الأراضي الفرنسية وسيتصرف فيها بمقتضى قوانين خاصة إلى أن يصدر قانون يسمح بإدخالها ضمن نصوص الدستور الجاري به العمل"[2]

و لقد فتح هذان القراران المجال أمام الهـــــــجرة الأروبية تطبيقا لسياسة الاستيطان، لإحلال المعمرين محل الجزائريين، هؤلاء الذين عملت الإدارة الفرنسية على إخضاع الثائرين منهم والاستيلاء على أراضيهم بالقوة كـــــــما صدرت سلسلة من القوانين و المراسيم لنفس الغرض، ولقد أثرت كل تلك التشريعات على الريف الجزائري و خاصة الفلاح الجزائري الذي فقد أرضه بفعل السياسة الفرنسية التي كانت تسعى للتحكم في الجزائريين وإخضاعهم لنفوذها و ذلك بتحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين.

و لقد شكلت الجزائر أهمية اقتصادية و سياسية و استراتيجية و عسكرية لدى المستعمر لما تقدمه من منافع كثيرة لفرنسا في مختلف الميادين، و في هذا الصدد يقول حمدان خوجة:"فقد أجمع أعضاء اللجنة(3)على مواصلة الاحتلال، وعدم التخلي عن الفرنسية لأن الجزائر تقدم لفرنسا منافع كثيرة في الميادين الاقتصادية و السياسة و الحربية، فهي سوق لترويج بضائعها و منفى للمشوشين من أبنائها و مركز استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط"[4]

و هذا ما أكده أيضا حاكم الجزائر العام بوجو Bugeaud (5) في 1842 "إن الجزائر يمكنها أن تزود بشكل واسع صناعة المتروبول بالمواد الضرورية"[6]

و خلال عهد نابليون الثالث (1852-1870)، حاول بدوره أن يدمج الجزائر في فرنسا، و ذلك بإنشاء ما يعرف بوزارة الجزائر و المستعمرات سنة 1858، التي يرأسه ابن عمه جيروم، هذا الأخير الذي صرح في 31أوت 1858:"نحن أمام قومية مسلحة و صلبة يجب إخمادها بالدمج"(7)

و بعد زيارة نابليون للجزائر سنة 1860، أدرك أن سياسة الاندماج لم تنجح[8] لذلك عمد إلى إلغاء وزارة الجزائر و المستعمرات في نفس السنة، و أعاد الحاكم العسكري إلى الجزائر، و ذهب إلى خلق ما يعرف "بمملكة عربية"[9] في الجزائر و قد اتبع سياسة جديدة نحو الجزائريين تقوم على الاعتراف لهم بحق الإقامة على أرض أجدادهم، و ذلك ما جاء في السيناتوس كونسلت لسنة 1863 الخاص بملكية الأرض.

لكن القانون يحمل في مضمونه العام هدف تحطيم و تفكيك الكيان الاجتماعي الجزائري، حيث أعلن عن توزيع أفراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير، أو بمعنى الاستعاضة عن الوحدة التقليدية للقبيلة بنظام إداري جديد نواته الدوار و ليس القبيلة[10] و هذا بهدف خلق الملكيات الفردية و القضاء على وحدة القبيلة و الجماعة و التي ستلقى الضربة القاضية بموجب قانون وارنيي warnier سنة 1873.

أما السيناتوس كونسلت لسنة 1865 فينص على ما يلي: "إن الجزائريين رعايا فرنسيين و لكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي، فإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فإنه يحصل عليها و لكن في هذه الحالة يصبح خاضعا للقانون الفرنسي"[11]

و من هذا القانون يعتبر الجزائريين المتخلين عن أحوالهم الشخصية الإسلامية مواطنين فرنسيين يتمتعون بكامل الحقوق و الواجبات التي يتمتع بها الفرنسيون، أما الجزائريون المحافظون على أحوالهم الشخصية الإسلامية، فهم رعايا محرومون من الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون.

و بالتالي يهدف هذا القانون إلى سلخ الجزائريين عن شخصيتهم، لاتحقيق المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين.

لقد تطورت سياسة الإدماج منذ عهد الجمهورية الثالثة(1870-1940) نتيجة التنظيمات الاستعمارية و الإدارية التي عرفتها الجزائر، حيث صدر قرار بإلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا بواسطة دمج شؤونها في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية في باريس و بالتالي قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات في الشمال و منطقة عسكرية في الجنوب و بالتالي فقد الحاكم العام سلطاته وأصبحت شؤون الجزائر تعالج و تحل في باريس.

و بعد مضي أكثر من عقد على التجربة تحت إدارة مدنية ظهرت أصوات وصرخات ضد سياسة الإدماج في المجلس الوطني أمثال جول فيري، ميشلان، وغوبي، حيث استنكر فيري أمام المجلس الوطني تلك السياسة بالعبارات التالية: "إن المستعمرات كالمعارك لا يمكن أن تدار من مكاتب إحدى الوزارات...."(22)

و في نفس الوقت أخذ الكولون يطالبون بالحكم الذاتي في الجزائر، لا سيما بعد قانون التجنس الآلي لسنة 1889(23) الذي جنس أبناء الأجانب المولودين بالجزائر بصفة آلية دون المرور بالإجراءات السابقة الخاصة بالتجنيس. و بالتالي و لما لهم من نفوذ في المجلس الوطني و في الدوائر المالية، تم إصدار قرار 23أوت

1898 الذي أعطى الحاكم العام المدني كل السلطات بخصوص المشاكل العسكرية و المدنية باستثناء العدل و التربية، و توجت هذه الإجراءات بقرار ديسمبر 1900 الذي أنشأ الحكم الذاتي المالي للجزائر و بالتالي تحقق حلم المعمرين الأوروبيين الذين طالما شكلوا المحور الأساسي الذي دارت حوله سياسة فرنسا الاستعمارية.

أساليب الإدماج:

بعد أن رأى المستعمرون أنهم بسطوا نفوذهم العسكري و السياسي و الإداري على أرض الجزائر، شرعوا في توسيع الجهود الرامية إلى استكمال تنفيذ المخطط الاستعماري في جوانبه المتبقية المتمثلة في إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي روحيا و ثقافيا و فكريا أي تحقيق الإدماج الكلي.

و لقد شكلت الفرنسة و المدرسة و عمليات التبشير و التنصيروسائل سانحة لبلوغ هذا الهدف.

الفرنسة: كانت تهدف السياسة الاستعمارية إلى القضاء على اللغة العربية وإحلال محلها اللغة الفرنسية كلغة قومية ، و بالتالي تكون الجزائرمن حيث اللسان جزء لا يتجزأ من فرنسا كما اعتبرها دستور1848.

فمسألة فرنسة الجزائر كانت من الأمور الحتمية بالنسبة للمستعمر، حيث جاء في أحد التعليمات التي صدرت أيام الاحتلال"إن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا هناك لغة قومية، و العمل الجبار الذي

يترتب علينا إنجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج إلى أن يقوم مقام اللغة العربية بينهم الآن"[14]

لقد نشأت المدرسة الفرنسية لتكون وسيلة لمحاربة اللغة العربية، و محو ماضي الجزائريين و تاريخهم و ثقافتهم الأصيلة، و توجيههم نحو الثقافة الفرنسية وحـــــــب فرنسا و التعلق بها، وتمجيد تاريخها، و بالتالي اجتثاث الجزائري من أصوله، و خلعه من لباسه العربي الأصيل و جعله في الأخير فرنسيا.

لقد عانت اللغة العربية من الاحتلال، و من الحرب التي شنت عليها، في كل مراحل الفترة الاستعمارية، في البداية أبعدت عن النظام التعليمي التقليدي الذي كان سائدا قبل الاحتلال، حيث تم الاستيلاء على الأوقاف بهدف القضاء على الممول الأساسي لذلك النظام، و اعتبرت فيما بعد كلغة أجـــنبية في موطنها وحلت محلها الفرنسية، و أبعدت عن المعاملات الإدارية و الرسمية.

و في مطلع القرن العشرين شددت الرقابة على تعليمها في المدارس الحرة وعلى إثره صدر قانون 1904 الذي حرم على الجزائريين فتح أي" مدرسة عربية أو كتابا لتعلم القرآن ما لم يـــحصلوا على ترخيص من عامل العمالة"[15]،علما أن هذا الترخيص المذكور لا يمنح إلا بشروط تعجيزية، و بالتالي قطع الطريق أمام تلك المدارس الحرة.

إلى جانب المدرسة، كانت هناك محاولات الفرنسة عن طريق قوانين التجنيس لا سيما قـــــــانون 1865 الذي سبق الحديث عنه، و لقد أثبتت الإحصائيات فشل تلك المحاولات، حيث من مجموع خمسة ملايين جزائري تجنس منهم 1607 شخصا خلال الفترة الممتدة من1865-1912 و كان

أغلبهم من الجزائريين المنخرطين في الجيش الفرنسي، فمن بين 152 جزائريا متجنس في 1913 إلى 1916 (127 رجلا و 25 امرأة) كان 49 منهم من العسكريين، و عليه فمن سنة 1865 إلى 1916 كان عدد المتجنسين 1759 من بين خمسة ملايين جزائري (16)

و حسب إحصائيات أخرى،فإن عدد المتجنسين في الجزائرمن شتى الجنسيات،خلال 1866- 1904 قدرب 31084 وقد مثل الجزائريين 1273 شخصا موزعاجغرافيا على النحو التالي(17)

العمالات	الجزائريون
الجزائر	650
وهران	210
قسنطينة	413

و بالتالي شكل الجزائريون نسبة ضئيلة من المتجنسين مقارنة مع الآخرين و يعود ذلك إلى شخصيتهم و ثقافتهم و انتمائهم.

المدرسة: لقد كانت فرنسا تدعي أنها أتت إلى الجزائر لنشر رسالتها الحضارية فيها، و يكون ذلك بواسطة التعليم الفرنسي الذي يعتبر كخطوة أولى لتمكين الجزائريين من استيعاب مبادئ الحضارة المدنية الغربية، و بالتالي تصبح المدرسة الوسيلة لبلوغ الهدف المتمثل في دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، كما كان يرى الجمهوريون و على رأسهم جول فيري.

إن الحديث عن المدرسة الفرنسية و السياسة التعليمية قد يطول في هذا المقام ولذلك سنحاول أن نعطي فقط أهم الملامح الهامة التي ميزت هذه السياسة ودور المدرسة الفرنسية في سياسة الإدماج.

و لكن قبل الحديث عن ذلك، يتبادر لدى الأذهان السؤال التالي، ما هو وضع الجزائر الثقافي و التعليمي قبل الاحتلال الفرنسي؟

و عليه لابد من الإشارة أن الدولة العثمانية لم تهتم بالمجال التعليمي و لم تكن لها سياسة تعليمي، و لا وزارة خاصة بهذا المجال، و بالتالي فقد انتهجت سياسة عقيمة في ميدان التعليم، إلا أنها في المقابل لم تسع لعرقلة الموجود منه و تركته يتطور حرا.

و هـذا التعليم هو ما يعرف بالتعليم التقليدي[18]، و تـمثلت مؤسساته في المسجد و الزاوية و الكتاتيب القرآنية التي كانت غالبا فروعا للمسجد والزوايا.

لقد عرفت المؤسسات التعليمية انتشارا و تواجدا عبر مختلف مدن الجزائر مثل تلمسان –قسنطينة–بجاية– مازونة– وهران–الجزائر– عنابة– بسكرة، كما ظهرت عائلات في تلك المدن، إهتمت بنشر التعليم و الحفاظ على مؤسساته.

وفي هذا الصدد يقول فلاز Valaze في سنة 1834 "إن اللغة العربية وثقافتها كانت كثيرة الانتشار عـلى كامل امتداد أرض الوطن و أن كل الجزائريين كانوا يحسنون القراءة و الكتابة، وكان في كل قرية مدرستان اثنتـان"[19].

و يقول مارسيل ايميرت Marcel Emerit بعد نصف قرن من الاحتلال "كان العربي في 1830 يعرف القراءة و الكتابة، و لكنه أصبح يتخبط في ظلمات الجهل عندما مضى نصف قرن على الاحتلال"[20].

إن هذا لدليل قاطع وتكذيب لما كانت تروج له الدعاية الفرنسية بخصوص نشر الحضارة و المدنية الغربية، حيث أن كل الدلائل تشير الى أنها على العكس من ذلك فإنها سعت بسياستها إلى تجهيل و تفقير و إذلال الشعب الجزائري، وهذا بشهادة أبنائها.

وتذهب بعض التقارير العسكرية الفرنسية في بداية الاحتلال إلى أن التعليم العربي في الجزائر كان على أحسن حال و منتشرا في المدن و القرى و الأرياف انتشارا ملحوظا جعل بعضهم يعتقد أنه يتوازى و التعليم الفرنسي كما على الأقل في فرنسا ذاتها[21].

لكن مع الاحتلال، استولى الفرنسيون على الأوقاف و بالتالي جردوا التعليم الجزائري من أهم موارده، و قد صرح دي توكفيل: "لقد وضعنا أيدينا في كل مكان على هذه الأملاك (الأوقاف) ثم وجهناها غير الوجهة التي كانت تستعمل فيها في الماضي، لقد عطلنا المؤسسات الخيرية و هكذا تركنا المدارس تموت و الندوات العلمية تندثر".[22]

إن مصادرة أملاك الوقف و الاعتداء على الممتلكات الثقافية و التعليمية والدينية، و تحويلها عن أهدافها، يعتبر ضربة[23] لمقومات الشخصية الوطنية كما يعتبر أيضا خرقا للاتفاق الجزائري الذي تم توقيعه من طرف الداي حسين و الكونت دي بورمون القائد الأعلى للجيش الفرنسي، حيث نصت المادة الخامسة منه:

- حرية العمل بالدين الإسلامي.
- ضمان حرية جميع الطبقات و الأديان و الممتلكات و التجارة والصناعات و احترام كامل للمرأة الجزائرية.

أما المادة الثانية فنصت على:

- احترام التقاليد الجزائرية و على أنه لن يؤذن للجيوش الفرنسيين بدخول المساجد الجزائرية.

و بعد عشرين سنة من الاحتلال، فكرت الإدارة الفرنسية في تنظيم التعليم الفرنسي للجزائريين، و في هذا الصدد صرح الجنيرال شرام وزير الحربية في باريس يوم 06 أوت 1850:"أن الظروف الحالية و بعد حرب دامت 17 سنة، فإنه الآن يتعين على فرنسا القيام برسالتها الحضارية، بإرساء قواعد التعليم الفرنسي في الجزائر"(24).

إن فكرة نشر المدرسة الفرنسية و إحلالها محل المدرسة العربية لم يتم لعدة أسباب:

- قلة المدارس و الأقسام الخاصة بالجزائريين.
- ضعف المستوى التعليمي المعطى للجزائريين و ارتفاع المستوى التعليمي المعطى للأوروبيين.
- وقوف الكولون ضد هذا التعليم.
- الموقف الوطني المتخوف من المدرسة الفرنسية و الرافض أحيانا لها.
- المدارس و المعاهد و الثانويات و الجامعات التي أسست كانت لخدمة الأوروبيين و أبنائهم.
- المدرسة الفرنسية كانت موجهة إلى فئة معينة من السكان.

وعليه فإن السياسة التعليمية الفرنسية لم تسع في خدمة الشعب الجزائري وترقيته، و إنما حملت أهدافا استعمارية تمثلت في:

- القضاء على اللغة و الثقافة العربية.
- فرنسة التعليم في جميع مراحله.
- اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر.
- اعتبار اللغة الفرنسية لغة رسمية.
- الاهتمام بتاريخ فرنسا و جغرافيتها.
- إهمال لتاريخ و جغرافية الجزائر.

التبشير و التنصير:

إلى جانب المدرسة الفرنسية التي كانت تهدف إلى القضاء على اللغة العربية وإحلال محلها اللغة و الثقافة الفرنسية، جاءت العمليات التبشيرية والتنصيرية لتساند هذا الدور و تدعمه، لاسيما بخصوص إنجاح الغزو الفكري و ترسيخ مبادئ المسيحية. و لم تقتصر عمليات التبشير على رجال الدين وحدهم و إنما كان عدد من السياسيين و العسكريين من المؤمنين و المتحمسين لها، وهم بدورهم قدموا التسهيلات و المساعدات لرجال الدين لنشر "رسالتهم المقدسة"؛ حيث كانوا يأملون بإرجاع الجزائر إلى حضيرة الدين المسيحي، و نلمس ذلك في تصريح وزير الحربية الفرنسي تونار Clemont Tonnère: "ليس من الغريب أن نرى العناية الإلهية تناشد الملك، وريث سان لوي، لينتقم للانسانية و الدين و الاهانات الشخصية، أولا يمكن عندما نقوم في المستقبل بتمدين الأهالي، تحويلهم إلى مسيحيين"[25].

و عندما سقطت مدينة الجزائر، صرح دي بورمون للقساوسة "إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا، و لنأمل أن تنبع قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع"[26].

و على هذا الأساس اعتقد العسكريون الفرنسيون أنهم أمام مهمة إنسانية يحملون رسالة حضارية يقومون بنشرها تحت راية المسيحية، و لذلك أمر دي بورمون بتحويل المساجد إلى كنائس و إلغاء شرعية الأعياد الدينية الإسلامية وإفساح المجال للمبشرين لإرجاع هذا الشعب إلى حضيرة الدين المسيحي.

و بعد الانتصار الفرنسي على المقاومة الوطنية، فتح المجال أمام الإرساليات المسيحية من جديد، لتعرف تدعيما و تعزيزا من طرف القادة العسكريين والحكام الفرنسيين، بعدما استحال تبني سياسة التبشير في بداية الاحتلال لما شكله من ردود فعل وطنية.

و لتشجيع النشاط التبشيري بالجزائر تم تعيين لأول مرة الأسقف دوبوش Dupuch لمهاته المهمة، و عند استقباله من طرف الملك صرح له هذا الأخير:" لا يكون العرب فرنسيين إلا عندما يصبحون مسيحيين. و يتوقف ذلك علينا نحن الاثنان، فلنعد الحياة إلى إفريقيا (المسيحية)"[27].

و لقد تبنى فيما بعد حكام الجزائر هذه السياسة، كالمارشال فالي Valée الذي قام بنصب الصليب على كتدرالية الجزائر ليعلن انتصار المسيحية، كما حول أجمل جامع بمدينة البليدة وحوله إلى كتدرالية.

و قد سار على نفس النهج الجنرال بوجو المشهور بسياسة الأرض المحروقة، في مساعدة الحركات التبشيرية و دعمها و تقديم المساعدة لها، فقد رفع الصليب بدوره على كنيسة القصبة و قدم المساعدة لجماعة Trappiste المسيحية.

باسطوالي، كما قام في إحدى هجماته على بوفاريك بأسر 250 طفلا وقدمهم إلى الأب بورمو Brumauld مخاطبا إياه: "إنهم يتامى لقطوا في ساحة الوغى، ربوهم و اجعلوهم مسيحيين".

لقد عرف التبشير نشاطا حثيثا في عهد الجمهوريين، لاسيما في عهد حاكم الجزائر العام الأميرال دي قيدون de Gueydon الذي كان يحقد على الإسلام، لأنه لطالما شكل عائقا أمام مطامح المستعمر، و أعاقهم عن تحقيق أهدافهم الرامية إلى تدمير الكيان الروحي للجزائر، نظرا للدور الذي تلعبه العقيدة في نفوس أبناء الأمة.

وكان يرى دي قيدون أن اندلاع الانتفاضات و الثورات سببها العامل الديني لذلك سعى إلى محاربته بكل الطرق و الوسائل، فعمد على تقييد حرية زعماء الطرق الدينية و عدم السماح بالتردد عليهم، و عدم السماح للجزائريين بأداء فريضة الحج.

تلك الإجراءات التعسفية تبين لنا تبني دي قيدون لسياسة التبشيربل أكثر من ذلك فإنه أعلن للافيجري Lavigerie:" لقد قضيت حياتي و أنا أحمي البعثات التبشيرية الكاتوليكية في كل بحار الأرض و لا يمكن أن أقبل اليوم أن تضطهد على أرض فرنسية "[28].

ولابد من الإشارة أن الحكام الذين تعاقبوا على أرض الجزائرقد ساروا على نفس المنوال في محاربة الإسلام و اللغة العربية، و الثقافة الأصلية، لأن أغلبهم كان يؤمن إيمانا راسخا بإمكانية إرجاع الجزائريين و تحويلهم إلى الدين المسيحي.

و لا نستطيع أن نختم مسألة التنصير أو التبشير دون التحدث أو الإشارة ولو باختصار إلى دور لافيجري في هذه المسألة.

لقد تم تعيين لافيجري أسقفا الجزائر سنة 1867، ولقد قام في ســــــــنوات المجاعة و الأزمة الفلاحية (1867-1868)بتعميد و تنصير الألوف من الأطفال الجزائريين اليتامى، جمعهم بعد وقوع تلك المجاعة التي سببتها القوانين الجائرة الخاصة بملكية الأرض، و الوسائل المتبعة لإنجاح الاستيطان الفرنسي.

و بالتالي حاول لافيجري تحقيق أهدافه عن طريق إنشاء المدارس الدينية التي بدأت تنتشر منذ بداية 1873 لتضاف إلى المدارس الحكومية.

و كانت المحاولات الأولى للمبشرين قد تركزت في منطقة القبائل منذ السبعينات من القرن التاسع عشر، والتي بدأت في التوسع لتشمل مناطق أخرى كالأوراس ما بين (1893-1900) و وصلت حركة التنصير في أواخر القرن 19 إلى مناطق الصحراء.

وكان هدف فتح المدارس الدينية و ملاجئ الأطفال و اليتامى، نشر تعاليم الانجيل بينهم و تهيئتهم لتقبل و أستيعاب الحضارة المسيحية الأوروبية و ذلك بإتباع أساليب الترغيب[29]و الترهيب.

إن ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة أن المساعي الفرنسية في محاولة إدماج الجزائر في المجتمع الفرنسي قد باءت بالفشل و ذلك يعود إلى الاعتبارات التالية:

- إن محاولة السياسية الفرنسية القضاء على الشخصية الجزائرية ومقوماتها أدى إلى ظهور مقاومة وطنية في الربع الأول من القرن العشرين، تختلف في طبيعتها و في أساليبها و أدواتها عن أشكال المقاومة السابقة، و هي تلك الحركة التي تزعمها العلامة بن باديس، الذي تصدى لسياسة فرنسا الاندماجية، و شن

حربا على دعاة الاندماج و التجنيس و دعى إلى ضرورة محافظة الجزائريين على شخصيتهم و دينهم وثقافتهم.

- لم تلعب المدرسة دورها في دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي وترفيتهم و نفعهم بالحضارة الفرنسية الغربية، و إنما عملت على تجهيل الجزائريين الذين ظلوا بعيدين عن المدارس و التعليم مفسرة ذلك بضعف الإمكانيات ورفض السكان الالتحاق بالمدرسة، و أصبح التعليم موجها فقط إلى فئة معينة من السكان برهنت على علاقاتها الحسنة مع الإدارة الفرنسية وهي الفئة التي حاول الاستعمار أن يجعل منها أداة فعالة لفرض هيمنته و نفوذه على الجزائر، و تمثلت تلك الفئة في النخبة المحلية التي تبنت التيار الإدماجي في الحركة الوطنية الجزائرية.

و بالتالي فقد أستخدم التعليم كوسيلة سياسية لخدمة الاستعمار و فرض السيطرة الفرنسية حيث صرح جونار Célestin Jonnart حاكم العام الجزائر (1900-1901): " قائلا أن المدرسة الابتدائية التي تعتبر في فرنسا الحجر الأساسي للجمهورية، تعتبر في الجزائر أساس سيطرتنا "[30].

و بتالي طبقت فرنسا الإدماج [31] في الجزائر على الأرض و فرنست البلاد في معظم حياتها، و لكن لم تطبق الإدماج بمعنى المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في الحقوق و الواجبات، و إنما طبقت الإدماج فقط على الأوروبيين الذين شكلوا المحور الأساسي الذي دارت حوله سياسة فرنسا الاستعمارية، التي عملت على تسخير كل شيء لصالحهم و اتخاذهم كذريعة لتطبيق سياسة الأمر الواقع و المخططات الاستعمارية من تدعيم التواجد الفرنسي و تزويد الإدارة بالموظفين الضروريين، و بالتالي حرمان الجزائريين من حقوقهم المشروعة

و القضاء على المطامح القومية في الاستقلال، و حتى تصبح الأمور معلقة على هؤلاء المستوطنين الأجانب.

و هذا شكل من أشكال الاستعمار المعروف آنذاك، و القائم على استخدام الأقلية الوافدة ضد الأغلبية المحلية.

و صفوة القول فإن المشاريع الفرنسية الإستعمارية سواء حملت تسميات رنانة مثل الفرنسة ،المهمة التحضيرية ،التبشير ،الإدماج إلى غير ذلك من التسميات التي تفنن علماء المصطلح في فرنسا إلى إبتكارها ،فإنها كانت أوجه لعملة واحدة ألا و هي بقاء الجزائر و الجزائريين في قبضة فرنسا إلى الأبد،و هي الغاية ذاتها التي أدركها الجزائريون منذ الوهلة الأولى و سعو جاهدين إلى إفشال مخططاتها.

الإحالات :

1 – كان ذلك على إثر التوصيات التي قدمتها لجنة التحقيق (اللجنة الإفريقية)، التي زارت الجزائر عام 1833، لتقصي الأوضاع هناك،

2- Le département d'Oran et son conseil général 1830-1930 (Oran: Heintz Frère 1930) P 30.

3-هي اللجنة الإفريقية التي عينتها الحكومة الفرنسية سنة 1833 من أجل تقصي الأوضاع في الجزائر وقد سافرت إليها في28 أوت وعادت إلى فرنسا في09 نوفمبر من نفس السنة،وقد قامت بجولة بجول الجزائر العاصمة ، مليحة ،البليدة ، وهران،عنابة وأرزيو،وعلى إثر التوصيات التي قدمتها اللجنة صدرت الحكومة الفرنسية قرارها في 22 جويلية 1834،

4- مذكرات أحمد باي و حمدان خوجة ، ترجمة محمد العربي الزبيري (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1973). ص ص 130-140.

5-بوجو ، حاكم العام الجزائر (1840-1847) صاحب سياسة الأرض المحروقة و الإحتلال الكلي،كانت مهمته القضاء على دولة الأمير عبد القادر وتوسيع سياسة الإستيطان .

6- صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1984). ص 06.

7 - عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر(الجزائر : شركة دار الأمة للطباعة والنشرو التوزيع ،الطبعة الأولى،1999) ، ص76.

8- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930. (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1983، ج2)، ص 22.

9- أنظر في هذا السياق برنامج نابليون الموجه لبيليسي 06 فيفري 1863، القاضي بوقف مصادرة الأراضي و إعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين و الفرنسيين...الجزائر ليست مستعمرة و لكن مملكة عربية، نابليون إمبراطور العرب كما هو إمبراطور الفرنسيين.

A.W.O: Evénements politiques 1833-1879, série B, sous série B7

وللإحاطة بكل الجوانب التي تضمنها مشروع نابليون الخاص بالمملكة العربية يمكن الرجوع إلى

Rey-goldzeigher,le royaume arabe(1861-1870) alger 1977

10- Djillali SARI, la dépossession des Fellahs (Alger; société nationale d'édition et de diffusion-1975) P35.

11 Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie 1865 -1866 P P 429-430.

12- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 26.

كان الجمهوريون و على رأسهم جول فيري، يدعون إلى الإدماج الكلي يشمل جميع الميادين: القضاء، الإدارة، الاقتصاد، الثقافة و غيرها. و المحقق لذلك هي المدرسة، فالتعليم في نظرهم هو العامل الرئيسي لتحقيق هذه السياسة الإدماجية، و التي من شروطها الرئيسية فرنسة المجتمع الجزائري.

13- إن هذا التجنيس الآلي لسنة 1889 حدد مبدأين هامين في القانون المدني الفرنسي، مبدأ رابطة الدم le jure sanguinis و رابطة الأرض le juré soli، و يفسر Demontes بسبب إدراج رابطة الأرض إلى: دخول العنصر الأجنبي بكثرة و بقوة إلى الأرض الفرنسية، و كذلك إلى الضعف الديمغرافي الذي كانت تعرفه فرنسا.

14-عبد القادر فضيل، محمد الصالح رمضان، إمام الجزائر، عبد الحميد بن باديس (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع 1998) ص82.

15- نفس المرجع السابق، ص83

لقد جاء فيما بعد قرار شوطان وزير داخلية فرنسا في 08 مارس 1938 ليؤكد تطبيق القانون السابق، إلا أن ابن باديس شن حملة عنيفة في الجرائد و الدروس على هذا القانون.

16- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 65.

17- V. demontes, le peuple algérien, essai de démographie algérienne (Alger; imp algérienne 1906) pp543-546

18- عمار هلال، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1995) ص 107.

19- نفسه 108.

20- مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة و المجتمع ترجمة حنفي بن عيسى (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب) ص414.

21- عمار هلال، المرجع السابق، ص 102.

22 -سعد الله المرجع السابق، ص 63.

23- نفسه، ص 16.

24- عمار هلال، المرجع السابق، ص 112

25- عبد الجليل التميمي، التفكير الديني و التبشيري المجلة المغربية التاريخية، العدد 1، 1974 ص13.

26- نفسه، ص 14.

27- نفسه، ص 18.

28- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 68.

29-كإقامة مستشفيات و ملاجئ، و اسعاف المرضى و توفير كل الخدمات الانسانية.

30- Ageron, Charles-Roberts, les Algériens musulmans et la France 1871-1919, tome second (Paris: PUF 1968) P.943

31-للمزيد عن سياسة الادماج في الجزائر ،أنظر : Djamel Kharchi, Colonisation et politique d'assimilation en Algérie(1830-1962) , Alger: (Casbah Editions, 2004)